

Distr.: General
25 July 2019
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

البند ٢٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

النهوض بالمرأة: النهوض بالمرأة

تحسين حالة المرأة والفتاة في المناطق الريفية

تقرير الأمين العام

موجز

عملاً بقرار الجمعية العامة ١٤٨/٧٢، يقدم هذا التقرير استعراضاً للأنشطة التي تضطلع بها الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة من أجل تمكين النساء والفتيات في المناطق الريفية، ولا سيما أفقرهن وأشدهن معاناة من التهميش، من أجل تحسين أسباب معيشتهم ورفاههم وقدرتهم على الصمود في مناخ متغير. وتحقيق مكاسب في هذا المجال أمرٌ لا غنى عنه لإحراز تقدم في أعمال خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وكفالة عدم تخلف أي امرأة أو فتاة في منطقة ريفية عن ركب تنفيذ الخطة ورصدها والاستفادة مما يتحقق من نتائجها. وترد في التقرير توصيات تقدّم لكي تنظر فيها الجمعية العامة.



أولا - مقدمة

١ - في القرار ١٤٨/٧٢ الصادر بشأن تحسين حالة المرأة والفتاة في المناطق الريفية، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الرابعة والسبعين تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار. ويقدم هذا التقرير تقييماً لحالة النساء والفتيات في المناطق الريفية وما آلت إليه منذ الدورة الثانية والسبعين حتى الآن، مع التركيز على الآثار العميقة التي يربتها تغيّر المناخ على حياتهن ومجتمعاتهن المحلية وتزيد من شدتها اللامساواة السائدة بين الجنسين. ويسلط التقرير الضوء على الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى من أجل التصدي للتحديات التي تواجه النساء والفتيات في المناطق الريفية، وخاصة أفقرهن وأشدهن معاناة من التهميش، وتمكينهن من تحسين سبل كسبهن الرزق ورفاههن وقدرتهن على الصمود في مناخ متغيّر.

٢ - ويقدم التقرير تقييماً للجهود الوطنية المبذولة في المجالات التالية: (أ) إدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين في أطر التنمية المستدامة وتغيّر المناخ؛ (ب) اعتماد سياسات وبرامج للتنمية الزراعية والريفية مراعية للاعتبارات الجنسانية؛ (ج) دعم قدرة النساء والفتيات على الصمود والتكيف؛ (د) توفير البنى التحتية والتكنولوجيا المستدامة وتحسين إمكانية وصول النساء والفتيات الريفيات إليها؛ (هـ) ضمان المشاركة الكاملة للمرأة على جميع مستويات صنع القرار المتعلق بالمناخ والمسائل البيئية؛ (و) تعزيز جمع وتحليل ونشر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والإحصاءات الجنسانية بشأن الصلة بين النساء والفتيات الريفيات والقدرة على الصمود في مواجهة تغيّر المناخ. ويُختتم التقرير بتوصيات مقدمة لكي تنظر فيها الجمعية العامة^(١).

٣ - لقد تناول إعلان ومنهاج عمل بيجين، منذ اعتمادها، التحديات البيئية ومسألة تغيّر المناخ باعتبارها عنصرين محوريين في أحد مجالات الاهتمام الحاسمة التي ترد في منهاج العمل المذكور، ومسألتين عامتين يمتد تأثيرهما إلى مجالات الاهتمام الاثني عشر جميعاً. واختارت لجنة وضع المرأة في دورتها الثانية والستين المعقودة في عام ٢٠١٨ موضوعاً ذا أولوية جدّد الاهتمام بالتحديات والفرص الماثلة في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات (انظر E/CN.6/2018/3). وفي الاستنتاجات المتفق عليها (E/2018/27)، أكدت اللجنة الحاجة إلى استراتيجيات مراعية للاعتبارات الجنسانية بشأن التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيف معها تدعم قدرة النساء والفتيات الريفيات على الصمود وعلى التكيف من أجل التصدي للآثار الضارة لتغيّر المناخ. وكانت اللجنة قد أهابت بالحكومات، في دورتها الخامسة والخمسين، أن تدمج منظوراً جنسانياً في سياساتها المتعلقة بتغيّر المناخ، وأن تعزز الآليات التي تكفل مشاركة المرأة على نحو تام وعلى قدم المساواة مع الرجل في عملية صنع القرار المتعلق بالمسائل البيئية بجميع مستوياتها، وخاصة القرار المتعلق بالاستراتيجيات المتصلة بأثر تغيّر المناخ على حياة النساء والفتيات، وأن توفر الموارد الكافية لكفالة تلك المشاركة (E/2011/27-E/CN.6/2011/12).

(١) وردت تقارير من ٢٦ دولة عضواً (هي: أذربيجان، والأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، وأندورا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرازيل، والبرتغال، وبلغاريا، وبوركينا فاسو، وبيرو، وتركيا، والجزائر، وجورجيا، وزمبابوي، وسلوفينيا، والسودان، والعراق، وكمبوديا، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، ومنغوليا، وهندوراس) ومن خمس وكالات تابعة للأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والاتحاد الدولي للاتصالات، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي).

٤ - وتتضمن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عدة دعوات إلى الدول الأطراف لأن تتخذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة الريفية، وخاصة في مادتها الرابعة عشرة. كما تقر اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، في توصيتها العامة رقم ٣٤ (٢٠١٦) الصادرة بشأن حقوق المرأة الريفية (CEDAW/C/GC/34)، بأن النساء الريفيات، في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء، يتضررن بشدة من الفقر، والإقصاء الاقتصادي والسياسي، وتغيّر المناخ والكوارث الطبيعية، وعدم القدرة على الوصول إلى البنى التحتية والخدمات والحماية الاجتماعية، الأمر الذي يزيد من الأعباء الواقعة على كواهلهم نتيجة لما يتحملن من مسؤوليات غير متناسبة عن أعمال الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوعة الأجر. وتبرز التوصية العامة للالتزامات الواقعة على الدول بأن تدعم حقوق المرأة الريفية في الأراضي والموارد الطبيعية، والصحة، والتعليم، والعمالة، والسكن، والمياه، وخدمات الصرف الصحي، والطاقة، والمشاركة. ويلاحظ في التوصية المذكورة أن سياسات التنمية الريفية لا تزال تغفل أولويات المرأة وحقوقها، بما في ذلك أولويات وحقوق المزارعات والمهاجرات المشتغلات بالزراعة.

٥ - وفي التوصية العامة رقم ٣٧ (٢٠١٨) التي أصدرتها اللجنة بشأن الأبعاد الجنسانية للحد من مخاطر الكوارث في سياق تغيّر المناخ (CEDAW/C/GC/37)، لوحظ أن النساء الريفيات ونساء الشعوب الأصلية يتضررن بشكل مباشر من الكوارث وتغيّر المناخ بحكم عملهم في إنتاج الغذاء واشتغالهم بالزراعة. كما أن قدرتهم على الصمود في مواجهة تغيّر المناخ تتأثر سلباً بمجازتهم غير الآمنة للأراضي وانخفاض جودة قطع الأراضي التي تتاح لهم وبهجرة الرجال، مما يلقي على كواهلهم بأعباء العمل الزراعي كاملة فيجدن أنفسهن مسؤولات عنه وحدهن. ويزيد شح الموارد المتصل بالمناخ أيضاً من تعرضهن لخطر العنف.

٦ - وتعد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إطاراً شاملاً وتحويلياً يغطي التنمية الريفية وتمكين النساء والفتيات الريفيات. وهي تحتوي على دعوات إلى الدول الأعضاء لتكريس الموارد من أجل تنمية المناطق الريفية واستدامة الزراعة ومصائد الأسماك، ودعم المزارعات والمشتغلات بالرعي والصيد في البلدان النامية، وخاصة في أقل البلدان نمواً. ومن بين أهداف التنمية المستدامة ذات الأهمية الخاصة الهدف ٥ المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، والهدف ١٣ المتعلق باتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره بسبب منها تنمية قدرة المرأة على التخطيط والإدارة بفعالية فيما يتعلق بتغيّر المناخ.

٧ - ويذكر المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان، في تقريره عن تغيّر المناخ والفقر (A/HRC/41/39)، أن تغيّر المناخ ستكون له آثار فادحة على الفقراء، وأنه سيدفع بأعداد غفيرة إلى هوة الفقر ما لم يجر التصدي له. ويضيف أنه حتى وإن اتخذت الحكومات وجميع الجهات صاحبة المصلحة على الصعيد العالمي إجراءات حاسمة ومتضافرة، فإن مئات الملايين من البشر سيواجهون خطر انعدام الأمن الغذائي والهجرة القسرية وتفشي المرض والهلاك. ويهدد تغيّر المناخ مستقبل حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة، فضلاً عن مخاطر تفويضه التقدم العالمي المحرز على مدى الأعوام الخمسين الماضية في مجالات التنمية والصحة والحدّ من الفقر.

٨ - وتعاني المناطق الريفية في جميع أنحاء العالم مما ينجم عن تغيّر المناخ من آثار شديدة الوطأة، بما في ذلك فيما يتعلق بتوافر المياه وإمداداتها، وبالأمن الغذائي، وصلاحية البنى التحتية، والتحويلات التي تطرأ على استخدام الأراضي في مناطق إنتاج المحاصيل الغذائية وغير الغذائية، وفقدان سبل كسب الزرق وتأمين الدخل في المناطق الريفية. ويزيد تغيّر المناخ من تفاقم أوجه اللامساواة ذات الجذور الضاربة في

مشاكل الفقر وتطرف الموقع وإهمال مقرري السياسات، فيدفع ذلك بسكان الريف إلى قاع مؤشر الفقر ويجعلهم من أشد الفئات ضعفاً إزاء تغير المناخ بسبب اعتمادهم على الزراعة والموارد الطبيعية^(٢). ويعيش حوالي الثلثين من مجموع من يعانون من نقص التغذية في بلدان شديدة التعرض للأحوال المناخية القصوى^(٣). وقد شهد القطاع الزراعي بالبلدان النامية وحده مقدار الربع من إجمالي الأضرار والخسائر الناجمة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ التي وقعت في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٦^(٤). وعلى الصعيد العالمي، يعيش أكثر من ثلاثة بلايين نسمة و ٨٠ في المائة ممن يعانون من الفقر المدقع في مناطق ريفية، ويعتمد قرابة ٢,٥ بليون من هؤلاء على الزراعة في كسب الرزق^(٥). ويشتغل ما يقرب من ثلث النساء العاملات في جميع أنحاء العالم بمجال الزراعة، بما في ذلك الحراثة وصيد الأسماك، ويتركز عملهن في أنشطة القطاع غير الرسمي المنخفضة الأجر التي تتطلب وقتاً طويلاً وجهداً مضمناً ولا توفر لهن إلا القليل من الحماية الاجتماعية وأمن الدخل^(٦).

٩ - وتزيد آثار تغير المناخ من حدة أوجه اللامساواة بين الجنسين، وهو ما يتضح بجلء في المناطق الريفية. فآثار تغير المناخ على سبل كسب الرزق والرفاه يختلف من المرأة إلى الرجل، وذلك من حيث الإنتاج الزراعي، والأمن الغذائي، والصحة، والمياه وموارد الطاقة، والهجرة والنزاع الناجمين عن الأحوال المناخية، والكوارث الطبيعية المتصلة بالمناخ. وفي العديد من السياقات، يكون اعتماد المرأة على الأراضي والمياه وغير ذلك من الموارد الطبيعية والأصول الإنتاجية وعدم تكافؤ فرصها في الحصول عليها مع فرص الرجل سبباً في تضررها من تغير المناخ بدرجة أشد منه. كما أن قدرتها على تحمّل الكوارث والتعافي منها تتأثر بشدة بأوجه اللامساواة بين الجنسين. وفي أغلب الكوارث، تكون نسبة الوفيات بين النساء أعلى بكثير مما هي عليه في صفوف الرجال، ويزداد انتشار الفقر بين النساء في المناطق المعرضة للكوارث. وتكون قدرة المرأة المحدودة على التنقل وعدم تمتعها بالسلطة الكافية لاتخاذ القرار على صعيد الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية سبباً في تفاقم آثار تغير المناخ التي تطالها^(٧).

١٠ - ولا تزال العوائق الهيكلية والأعراف الاجتماعية التمييزية تحدّ من تمتع المرأة بسلطة اتخاذ القرار في الأسرة المعيشية الريفية وتقيد قدرتها على المشاركة السياسية في المجتمعات المحلية الريفية وفي سياقات أعم. ولا تتوافر للنساء والفتيات في المناطق الريفية فرص متكافئة مع الرجال في الحصول على الأراضي والموارد الإنتاجية، أو على الخدمات العامة كالتعليم والرعاية الصحية، أو في الوصول إلى البنى التحتية بما يشمل الطاقة والمياه والصرف الصحي. وتضر هذه العوامل جميعاً بقدرتهن على تحمّل الظواهر الجوية القصوى والآثار المترتبة على التغير المناخي الجاري. ويظل الجزء الأكبر من عملهن خفياً وغير مأجور، حتى مع

(٢) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تغير المناخ ٢٠١٤: التقرير التجميعي (٢٠١٥).

(٣) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وآخرون، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، ٢٠١٨: بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ من أجل الأمن الغذائي والتغذية (روما، ٢٠١٨).

(٤) انظر: FAO, *FAO's Work on Climate Change: United Nations Climate Change Conference 2018* (Rome, 2018).

(٥) انظر: International Food Policy Research Institute, *Global Food Policy Report* (Washington, D.C., 2019).

(٦) انظر: International Labour Organization, *World Employment Social Outlook: Trends for Women 2017* (Geneva, 2017).

(٧) انظر: UN-Women, *Leveraging Co-Benefits between Gender Equality and Climate Action for Sustainable Development* (New York, 2016).

تزايد عبء العمل الواقع على كواهلهم بسبب هجرة الرجال أو عند اضطرارهم، هن وأسرهن، إلى البحث عن سبل بديلة لكسب العيش أو إلى الهجرة بسبب الآثار الفادحة لتغيّر المناخ على الإنتاج الزراعي وأمن الدخل^(٨). ولا يزال كل مؤشر تقريباً من المؤشرات الجنسانية والإنمائية العالمية التي تتوافر البيانات بشأنها يبيّن أن النساء الريفيات لم يلحقن بعد بركب الرجال الريفيين ونساء الحضر، وأنهن يعانين بصورة غير تناسبية من الفقر والإقصاء ومن آثار تغيّر المناخ^(٩).

١١ - والنساء لا يشكّلن فحسب نسبة كبيرة من القوة العاملة الزراعية تساهم مساهمة هامة في الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي والتغذية وإدارة الأراضي والموارد الطبيعية، بل إنهن يقمن أيضاً بأغلب أعمال الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوعة الأجر في محيط الأسرة والأسرة المعيشية في المناطق الريفية. ولا مناص من أن تزداد أعمال الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوعة الأجر في ظل مناخ متغيّر. وفي العديد من السياقات، تكون النساء والفتيات في الغالب هن من يتحمل المسؤولية الرئيسية عن جمع المياه والوقود لاستخدام الأسر المعيشية أو للاستخدام المنتج. ورغم ندرة البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، تشير الدلائل إلى أن النساء والفتيات مسؤولات عن جمع المياه في نسبة ٨٠ في المائة من الأسر المعيشية التي لا تتوافر لها المياه الجارية. وعندما يتعذر الحصول على الطاقة النظيفة بتكلفة معقولة، يمكن أن تمضي النساء والفتيات لجزء يومهن في أداء أعمال شاقة ومضنية جسدياً، مثل جمع وقود الكتلة الأحيائية وتجهيز المواد الغذائية يدوياً وضخ المياه. وفي المناطق التي ينذر فيها الوقود، قد يستغرق البحث عنه وجمعه خمس أو ست ساعات في اليوم، وهو وقت كان من الممكن استغلاله في أداء عمل مدفوع الأجر أو في التعلم أو الاستمتاع ببعض الراحة أو الترفيه عن النفس. والحالات الجفاف وشح الموارد الناجمة عن الأحوال المناخية تؤثر جلي في الوقت ومستوى الجهد اللازمين لجمع المياه والوقود وغيرها من الموارد وتأمينها وتوزيعها وتخزينها، وقد تعرّض سلامة النساء والفتيات للخطر أثناء أدائهن هذه الأعمال^(١٠).

١٢ - وتعتبر معالجة الفجوات الجنسانية بشكل منهجي في سياق التصدي لتغيّر المناخ إحدى أكثر الآليات فعالية في بناء قدرة الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية والبلدان على الصمود في مواجهة تغيّر المناخ. وفي السنوات الأخيرة، واكب تنامي الأدلة على آثار تغيّر المناخ غير التناسبية على النساء والفتيات اعترافاً بما يمكن أن تحقّقه مساعي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من مكاسب على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي وفي مجال الصمود في مواجهة تغيّر المناخ. فقد كان للنساء المُتمكّنات على سبيل المثال دور هام في اعتماد أشكال من التكنولوجيا ذات انبعاثات كربونية منخفضة، وفي نشر المعارف بشأن تغيّر المناخ، وحث الحكومات وقطاع الأعمال التجارية على التحرك. وهذا ما تعكسه خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل المسائل الجنسانية الموضوعية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ.

(٨) انظر: Sierra Club and UN-Women, "Women on the move in a changing climate: a discussion paper on gender, climate and mobility" (Oakland and Washington, D.C., 2018) و International Food Policy Research Institute, *Global Food Policy Report 2019-2020: Families in a Changing World* (New York, 2019).

(٩) انظر: FAO, *The State of Food and Agriculture: Climate Change, Agriculture and Food Security* (Rome, 2016) و International Food Policy Research Institute, *Global Food Policy Report* (2016).

(١٠) المرجع نفسه؛ و UN-Women, *Turning Promises into Action: Gender Equality in the 2030 Agenda for Sustainable Development* (New York, 2018).

١٣ - ومع ذلك، تواجه النساء والفتيات الريفيات أشكالاً متعددة ومتداخلة من التمييز على أساس أعمارهن أو دخلهن أو أماكن إقامتهن أو حالتهم الاجتماعية أو بسبب توليهم مسؤولية رب الأسرة المعيشية أو انتمائهم العرقي أو الإثني أو الثقافي أو انتمائهم إلى الشعوب الأصلية أو ميولهم الجنسية أو هوياتهم الجنسية، أو لكونهم مصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو ذوات إعاقة أو مهاجرات أو لاجئات أو مشردات داخليا، وقد يَكُن لذلك معرضات بوجه خاص لخطر العنف والإقصاء والتضرر من الآثار السلبية لتغيّر المناخ. ويحدّ هذا التشابك من إمكانية حصولهن على الأراضي والموارد الإنتاجية ووصولهن إلى البنى التحتية والخدمات، ويؤثر على تمتعهن بسلطة اتخاذ القرار وقدرتهن على التعبير عن أنفسهن وولائتهن على أمور حياتهن في سياق تغير المناخ. ويقتضي تنوع النساء والفتيات الريفيات واختلاف احتياجاتهن وأولوياتهن وضع استجابات سياسية ومؤسسية تصمّم خصيصاً لفائدتهن من أجل تعزيز قدرتهن على الصمود^(١١).

١٤ - وقد تحسّن الآن فهم الدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه النساء والفتيات في ضمان استدامة الأسر المعيشية وسبل كسب الرزق والرفاه في الريف في سياق مناخ متغيّر. وهذا الدور هو ما تناقشه الفقرات الواردة أدناه.

ثانياً - تعزيز قدرة النساء والفتيات على الصمود في المناطق الريفية

ألف - إدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين في أطر التنمية المستدامة وتغيّر المناخ

١٥ - تتخذ الدول الأعضاء الخطوات من أجل إدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين التي تعزّز تمكين النساء والفتيات الريفيات في القوانين والسياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة وتغيّر المناخ وفي تقاريرها وأنشطتها الوطنية بموجب الاتفاقيات والأطر الدولية، بما في ذلك التطورات المستجدة في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

١٦ - فقد اعتمدت بلغاريا برنامجاً للحكومة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ من أهدافه تهيئة الظروف المواتية للمساواة بين النساء والرجال في جميع مجالات الحياة العامة والاقتصادية والسياسية وفي جميع مناطق البلد، الحضرية والريفية على حد سواء، وضمان عدم التمييز ضد النساء وتمكينهن. وفي أندورا، يحتوي القانون رقم ٢٠١٩/١٣ الصادر في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٩ بشأن المساواة وعدم التمييز على أحكام تدعو إلى إدماج مبدأ المساواة في المعاملة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال في جميع الإجراءات والبرامج والسياسات واللوائح التنظيمية المنفذة على الصعيد العام.

١٧ - وأصبحت بيرو واحدة من أوائل بلدان أمريكا اللاتينية التي تشجع وضع وتنفيذ سياسات عامة تراعي تباين أثر تغيّر المناخ على الرجال والنساء. فاستراتيجيتها الوطنية المتعلقة بتغير المناخ تدعو إلى الأخذ بنهج جنساني ومتعدد الثقافات فيما يتصل بالتنمية الريفية. وخطّة عملها المتعلقة بالمساواة الجنسية وتغيّر المناخ يراود بها توفير التوجيه للكليات الحكومية فيما تقوم به من عمل للحدّ من أوجه اللامساواة بين الجنسين في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها.

(١١) انظر: UN-Women, *Progress of the World's Women 2015-2016: Transforming Economies, Realizing Rights*

(New York, 2015).

١٨ - وتمشيا مع الاتفاقات والولايات الدولية المتعلقة بالبيئة وتغيّر المناخ وإدارة مخاطر الكوارث، أدمجت كوستاريكا في سياساتها الوطنية منظورا مراعيًا للمسائل الجنسانية باعتبارها مسائل عامة تشمل جميع القطاعات، بما في ذلك في سياستها الوطنية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ واستراتيجيتها الوطنية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥ وسياستها الوطنية لإدارة المخاطر للفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠ وسياستها الوطنية للتكيف مع تغيّر المناخ وخطتها الوطنية لخفض انبعاثات الكربون للفترة ٢٠١٨-٢٠٥٠ وخطتها المتعلقة بالمسائل الجنسانية التي وُضعت في إطار استراتيجية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها.

١٩ - وفي كمبوديا، جرى إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في جميع جوانب تنفيذ الخطة الوطنية للإدارة الاستراتيجية للمناطق المحمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٣١ بغية إيلاء الشواغل الجنسانية اهتماماً ودعماً واسعاً النطاق على الصُّعد المحلي والإقليمي والوطني. ويراد بذلك كفالة تمكين المرأة حتى تشارك في عمليات التخطيط والإدارة وصنع القرار المتعلقة بالمناطق المحمية وتستفيد على قدم المساواة مع الرجل من المزايا الناشئة عن توفير فرص كسب الرزق. ويشمل ذلك استفادتها من الحصص المقتطعة من إيرادات خدمات النظم الإيكولوجية والمخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجتمعات محلية محددة، ومن أمثلة تلك الخدمات خدمات تثبيت الكربون التي توفر الحماية للغابات من أجل الحد من إزالتها وما ينجم عن ذلك من انبعاثات لغاز الدفيئة.

٢٠ - وفي السودان، جرى التشديد على ضرورة الأخذ بالاعتبارات الجنسانية في السياسات والخطط الوطنية المتعلقة بالبيئة والمناخ، تأكيداً لدور المرأة في حماية البيئة والحفاظ عليها. ويعمل البلد على تطبيق التزاماته المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ على جميع المستويات.

٢١ - وفي إسبانيا، قُدّم في شباط/فبراير ٢٠١٩ مشروع قانون بشأن تغيّر المناخ والتحوّل في مجال الطاقة، يعتمد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة كواحد من مبادئه التوجيهية ويكفل الأخذ بذلك المبدأ في السياسات العامة لمكافحة تغيّر المناخ. وقُدّمت في شباط/فبراير ٢٠١٩ أيضاً استراتيجية وطنية بشأن التحوّل العادل تتضمن أهدافاً استراتيجية تتعلق بتكافؤ الفرص في سياق الاقتصاد الأخضر وتدابير للمساواة بين الجنسين تحدّ من أوجه اللامساواة التي تتعرض لها المرأة في سوق العمل في سياق التحوّل الإيكولوجي.

٢٢ - وينص اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ على أن يقوم كل طرف في الاتفاق بإعداد مساهمات متتالية محددة وطنياً يعترف بتحقيقها وأن يبلغ بها ويتعهد بها. وتغطي تلك المساهمات الجهود التي تبذلها البلدان للحد من الانبعاثات والتكيف مع آثار تغيّر المناخ على الصعيد الوطني. ويتبين من تحليل للمساهمات المحددة وطنياً التي قدمها ١٩٠ بلداً أن ٦٤ من هذه المساهمات تتضمن إشارة إلى المرأة أو نوع الجنس، في حين تشير ١٥ مساهمة إلى المرأة كصانعة هامة

للقرار أو كطرف مؤثر هام في سياق وضع السياسات المتعلقة بتغيّر المناخ وتشير ٦ مساهمات إلى المرأة باعتبارها عاملاً محفزاً للتغيير^(١٢).

٢٣ - وتعمل كولومبيا على إدماج منظور جنساني في إجراءات إدارة تغيّر المناخ في إطار استراتيجيتها للتنمية المنخفضة الكربون، ويعاونها في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلاله برنامجه لدعم المساهمات المحددة وطنياً. وبحلول نهاية عام ٢٠١٩، ستضع وزارة البيئة والتنمية المستدامة برنامجاً تدريبياً مواكباً لجهودها هذه بالتعاون مع وزارة التعدين والطاقة، ووزارة النقل، ووزارة الإسكان والتخطيط الحضري والريفي، ووزارة التجارة والصناعة والسياحة، ووزارة الزراعة والتنمية الريفية.

٢٤ - وتعمل غالبية البلدان على إدماج الاعتبارات الجنسانية في خططها الوطنية للتكيف الموضوعة بمقتضى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، مع التركيز على قطاعات الزراعة والمياه والطاقة^(١٣). وتوفر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الدعم للبلدان في مسعاها إلى تناول المسائل الجنسانية في خططها، بما في ذلك في الميزانيات والسياسات المخصصة للزراعة على مختلف المستويات، فتعمل مع البرلمانيين والمشغلين بالتخطيط في الحكومات المركزية وفي المقاطعات ومع الجهات الفاعلة غير الحكومية^(١٤).

٢٥ - وأرسى ٢٠ بلداً تقريباً خطط عمل للمسائل الجنسانية في سياق تغيّر المناخ ووضعها موضع التنفيذ، ومن هذه البلدان الأردن وبنغلاديش وبنما وبيرو وجمهورية تنزانيا المتحدة وكوبا وكوستاريكا وليبيريا ومصر وموزامبيق ونيبال وهايتي، علاوة على زامبيا التي انضمت لهذا الركب في عام ٢٠١٧ والجمهورية الدومينيكية والمكسيك اللتين كانتا من أحدث البلدان عهداً بهذه الجهود إذ انضمتا إليها في عام ٢٠١٨. وعلى الصعيد الإقليمي، أدمجت جامعة الدول العربية ومنظمة التكامل بين دول أمريكا الوسطى نهجاً مرعياً للمسائل الجنسانية في خططهما المتعلقة بتغيّر المناخ للمرة الأولى^(١٥).

٢٦ - وفي مجال التعاون الإنمائي الدولي، تسعى البرتغال إلى تعزيز قدرة المجتمعات المحلية الريفية على الصمود فيما يتصل بمكافحة تغيّر المناخ والجفاف وإلى تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في البلدان الشريكة باعتبار ذلك عاملاً محورياً لا غنى عنه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وجعل التنمية العالمية أكثر إنصافاً وعدالة واستدامة. وفي إسبانيا، ضُمت الخطة الرئيسية للتعاون في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ المسائل الجنسانية في سياق التنمية والاستدامة البيئية وحقوق الإنسان واحترام التنوع بوصفها أولوية تشمل قطاعات عدة.

(١٢) انظر: [مُتَّبِع المسائل الجنسانية في سياق العمل المناخي، "المسائل الجنسانية والمساهمات المحددة وطنياً"] Gender Climate Tracker, "Gender and nationally determined contributions", في الرابط الإلكتروني التالي: <https://genderclimatetracker.org/gender-ndc/introduction> (اطُبع عليه في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٩).

(١٣) انظر: Angie Dazé and Julie Dekens, *Towards Gender-Responsive National Adaptation Plan (NAP) Processes: Progress and Recommendations for the Way Forward* (International Institute for Sustainable Development, 2018).

(١٤) انظر: FAO, "Tackling climate change through rural women's empowerment", 2018.

(١٥) يَسِّر المكتب العالمي للشؤون الجنسانية التابع للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة وضع الخطط بالتعاون مع الحكومات، وبدعم من حكومة فنلندا ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة.

باء - اعتماد سياسات وبرامج للتنمية الزراعية والريفية مراعية للاعتبارات الجنسانية

٢٧ - أعطت الدول الأعضاء الأولوية لاعتماد سياسات وبرامج للتنمية الزراعية والريفية مراعية للاعتبارات الجنسانية تهدف إلى تمكين المرأة الريفية على الصعيد الاقتصادي، وكثير منها له صلة واضحة بالتصدي لتغيّر المناخ. وتدعم هذه السياسات والبرامج أسباب معيشة المرأة الريفية ورفاهها من خلال تنمية القدرات، ومباشرة الأعمال الحرة، والاستثمار في الأصول الإنتاجية، وزيادة المشاركة في سوق العمالة الزراعية. وقد حدد بعض البلدان شرائح معينة من النساء الريفيات ليكن المستفيدات من السياسات والبرامج المذكورة، منها نساء الشعوب الأصلية.

٢٨ - وتعاون أذربيجان عن كثب مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لدعم تنمية قدرات المرأة الريفية من أجل تحقيق الأهداف المتعلقة بالعمالة والتنمية المستدامة. وتدعم المنظمة خدمات الإرشاد الزراعي لتلبية احتياجات المزارعات والمنتجات الريفيات من خلال إجراء عمليات تقييم للاحتياجات تراعي الاعتبارات الجنسانية ووضع وتقديم تدريب يتناول المحاصيل التي تزرعها المرأة وما تحتاج إليه وتلقيه من صعوبات، بغية تكثيف دورها في صنع القرار المتعلق بقطاع الزراعة وفي إدارة المزارع، وتحسين قدرتها الإنتاجية، وتحسين سبل كسب الرزق التي تعتمد عليها، وكفالة الأمن الغذائي.

٢٩ - وتنفذ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالعراق مشروعاً لتدريب المرأة الريفية وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً، مع إيلاء الأولوية لتوفير فرص كسب الرزق للأرامل والمشرذات.

٣٠ - وفي الجزائر، تقوم لجنة وطنية للنهوض بالمرأة الريفية، تتكون من هيئات وزارية وأخرى معنية، بتنسيق عمل اللجان المحلية بالولايات وجهات المجتمع المدني. وفي عام ٢٠١٨، كُرست جائزة وطنية لتشجيع النساء المشتغلات بالأعمال الحرة أعلن عنها بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للمرأة الريفية، وهي جائزة تُمنح لأفضل المشاريع والمبادرات الزراعية التي تؤدي إلى التنمية المستدامة ويراد بها تشجيع مساهمة المرأة الريفية ودعم الحراك الاجتماعي في المناطق الريفية. وفي عام ٢٠١٩، ستسلط الجائزة الضوء على أفضل المشاريع التي تباشرها نساء في مجال الإبداع والابتكار.

٣١ - وفي البرازيل، يساعد السجل الموحد للبرامج الاجتماعية على تنسيق طائفة واسعة من السياسات العامة، ويوصى بأن يكون الشخص المشار إليه بوصفه رب الوحدة الأسرية امرأة. ولذلك تشكّل المرأة نسبة ٨٥ في المائة من حاملي البطاقات التي تتيح الاستفادة من البرامج الاجتماعية الرئيسية. واعتمد هذا الاتجاه أيضاً في برامج للتنمية الريفية منها مثلاً برنامج وطني لدعم جمع مياه الأمطار وأشكال أخرى من التكنولوجيا الاجتماعية وبرنامج لتعزيز الأنشطة الإنتاجية الريفية التي تدعم المزارعات. وبين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٨، تلقت ١٤٨ ٠٠٠ امرأة ريفية تقريباً موارد قُدمت إليهن لاستثمارها في مشاريع إنتاجية، وهو ما يمثل حوالي ٦٠ في المائة من مجموع المستفيدين.

٣٢ - ولتحقيق الأمن الغذائي والنهوض بقطاع زراعي قادر على الصمود في مواجهة تغيّر المناخ، تروج وزارة التنمية الزراعية وموارد المياه في بوركينا فاسو لاستخدام تكنولوجيات زراعية وبذور ومعدات مبتكرة ولها القدرة على الصمود، وتقوم بتوفيرها للمنتجين. وتشكّل النساء نسبة ٥٠ في المائة على الأقل من المستفيدين في عام ٢٠١٩.

٣٣ - وفي المكسيك، يعزز برنامج "غرس بذور الحياة" المشاركة الفعالة للنساء والرجال في التنمية الريفية المتكاملة، وخاصة مشاركة كبار السن الذين يعيشون تحت خط الفقر، ويقدم إليهم الدعم في إنشاء نظم إنتاجية للزراعة الحراجية تجمع بين المحاصيل التقليدية وأشجار الفاكهة وتلك المزروعة لإنتاج الأخشاب، بما فيها أشجار الماهوغوني والأرز والكاكاو والبن والمطاط والقرفة وغيرها، وتساعد بذلك على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وتحسين الدخل واستعادة الغطاء الحرجي في مساحة قدرها مليون هكتار، مما يخفف من الانبعاثات. وينفذ البرنامج في ٣٦١ بلدية في ثماني ولايات، منها ١١٣ بلدية ينتمي سكانها إلى الشعوب الأصلية، وهو يهدف إلى الوصول لعدد ٢٣٠.٠٠٠ منتج في عام ٢٠١٩.

٣٤ - وفي أوغندا، نُفذت مبادرة لتمكين المرأة من أجل تحسين قدرتها على الصمود في مواجهة تغير المناخ والتكيف معه، استطاعت من خلالها أكثر من ٦٠٠ ١ رابطة نسوية أن تجمع موارد قدرها ٢,٨ مليون دولار تقترض منها النساء ويستثمرن الأموال في أنشطة مبتكرة يمكن تكرارها على نطاق واسع تتناول تغير المناخ. وقد أفضت المبادرة إلى تمكين أكثر من ٢٥٠.٠٠٠ امرأة سيصبحن مستقلات اقتصادياً وتزداد فرصهن في الحصول على الموارد الإنتاجية وقدرتهن على التعبير عن أنفسهن وتولي أمور حياتهن بأنفسهن. وتسيطر حوالي ١٨٢.٠٠٠ امرأة الآن على الأراضي التي يستخدمنها، وتمكنت ٢٥٠.٠٠٠ امرأة تقريباً بملكات وأصبح دخلهن لا يقل عن ٣٠٠ دولار شهرياً. وتدعم المبادرة أيضاً اشتراك النساء في التخطيط لاستخدام الأراضي والزراعة الحراجية وممارسات حفظ التربة، وقد أدى اعتماد تكنولوجيا الطاقة النظيفة إلى خفض الكربون المنبعث من إحراق الشجيرات والفحم وقطع الأشجار^(١٦).

٣٥ - وفي عام ٢٠١٨، أقرت حكومة البرتغال قانوناً ينظم الزراعة الأسرية الصغيرة النطاق، كان الهدف منه تصحيح الضرر الشديد اللاحق بالمرأة في ذلك المجال وتعزيز تمكين النساء الريفيات ومشاركتهن، ولا سيما في سوق العمل الزراعي.

٣٦ - وفي تركيا، أصدرت وزارة شؤون الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية ورقة استراتيجية وخطة عمل تتعلقان بتمكين المرأة في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣، وتعطيان الأولوية لتمكين المرأة الريفية، ولا سيما النساء اللاتي يدرن مشاريع وتعاونيات والمشتغلات بالزراعة، من خلال ضمان إمكانية الحصول على التكنولوجيا والتدريب والضممان الاجتماعي.

جيم - دعم قدرة النساء والفتيات على الصمود والتكيف

٣٧ - تدعم الدول الأعضاء قدرة النساء والفتيات على الصمود والتكيف بهدف الاستجابة للآثار الضارة لتغير المناخ، بوسائل تشمل تطبيق استراتيجيات للتخفيف والتكيف تراعي الاعتبارات الجنسانية. ومع ذلك، فقد خلصت دراسة أجريت مؤخراً إلى أن الحكومات والجهات المانحة لا توفر للمزارعات موارد كافية للتكيف مع تغير المناخ^(١٧). وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ إلى تفاقم أوجه اللامساواة بين الجنسين إذا لم تأخذ الحكومات والجهات الممولة في الحسبان بشكل مناسب تباين آثار تغير المناخ في الجنسين وأشكال التمييز المتعددة والمتداخلة التي تواجهها النساء والفتيات

(١٦) انظر: <https://unfccc.int/climate-action/momentum-for-change/women-for-results/womens-empowerment-for-resilience-and-adaptation-against-climate-change> (أطلع على هذا الرابط في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٩).

(١٧) انظر: Oxfam, *Financing Women Farmers: The Need to Increase and Redirect Agriculture and Climate Adaptation Resources* (Oxford, 2017).

الريفيات. وفي المقابل، فإن تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ بأسلوب يراعي الاعتبارات الجنسانية يمكن أن يعزز القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ وتعزيز تمتع النساء والفتيات الريفيات بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين^(١٨).

٣٨ - وأخذ المنتجون في المناطق الريفية في جميع أنحاء العالم، بمن فيهم المزارعات والتعاونيات النسائية، يعتمدون بشكل متزايد ممارسات مستدامة متوارثة عن الأجداد وممارسات الشعوب الأصلية وممارسات تكنولوجية حديثة لمواجهة تغير المناخ والصدمات المناخية الكثيرة الوقوع. وتشمل هذه الممارسات استخدام أنواع مختلفة من المحاصيل المقاومة للجفاف والسريعة النضج التي تحفظ التنوع البيولوجي الزراعي، وتقنيات حفظ التربة والمياه التي تسمح باستصلاح الأراضي المتدهورة وتخزين المياه في التربة، فضلاً عن اتباع نهج الزراعة الحراجية التي تتيح تنويع الإنتاج، واستعادة خصوبة التربة، ومكافحة تحمات التربة والتصحر وإزالة الغابات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة فرص الحصول على الأراضي والموارد الإنتاجية الأخرى، وخدمات الإرشاد الزراعي، ونظم الإنذار المبكر، والمعلومات المناخية، وخدمات الائتمان والادخار والتأمين، والخيارات البديلة لكسب الرزق، هي عوامل أساسية لبناء القدرة على الصمود^(١٩).

٣٩ - ويفضل التمويل المقدم من الصندوق الأخضر للمناخ، تنفذ جورجيا مشروعاً لتوسيع نطاق منظومة للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة واستخدام المعلومات المناخية بهدف الحد من تعرض المجتمعات المحلية وسبل العيش والبنى التحتية إلى الأخطار الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ عن طريق منظومة جيدة الأداء على الصعيد الوطني للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة واتخاذ الإجراءات على الصعيد المحلي بناء على معلومات عن المخاطر. وصُمم المشروع بهدف تحقيق فوائد كبيرة على صعيد الشؤون الجنسانية، ويشكل تعميم مراعاة المنظور الجنساني ومشاركة المرأة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات عنصرين أساسيين في تنفيذه. وستستخدم في رصد أداء المشروع مؤشرات تراعي التمايز الجنساني. وفي عام ٢٠١٧، أعدّ الصندوق وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) كتيّباً إرشادياً مشتركاً بعنوان "تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مشاريع الصندوق الأخضر للمناخ"، من أجل دعم إدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين في التدخلات الرامية للتكيف مع تغير المناخ وتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ.

٤٠ - وفي هندوراس، تعمل منظمة الأغذية والزراعة بدعم من كندا على تنفيذ مشروع لتمكين النساء في مجال العمل المناخي في قطاع الغابات، بهدف الحد من الفقر في المناطق الريفية ومن انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، عن طريق تشجيع وتعزيز القدرات التقنية والإنتاجية والتجارية لدى النساء الريفيات ونساء الشعوب الأصلية والشباب في ١٢ بلدية في مقاطعتي سانتا باربارا ومليبرا.

٤١ - ويمول الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، في إطار برنامج مساعدة صغار المزارعين على التكيف مع آثار تغير المناخ، مشاريع رائدة في مدغشقر ورواندا لنشر نظم تعليمية معززة لتحقيق المساواة بين الجنسين، تهدف إلى إشراك النساء والرجال في تبني التحديات المناخية المحددة التي يواجهونها واكتشاف الحلول الممكنة للتصدي لها. ويمكن للنساء، عن طريق الاستعانة بالمنهجية الأسرية، أن يصبحن عناصر

(١٨) انظر: Tessa Khan, "Promoting rights-based climate finance for people and planet", Working Group on the

.Right to Development, nineteenth session, Geneva, 23-27 April 2018

(١٩) منظمة الأغذية والزراعة وجهات أخرى، حالة الأمن الغذائي.

تغيير فاعلة قوية في أسرهن ومجتمعاتهن المحلية، حيث إنهن يتعلمن كيفية جمع وتحليل المعلومات اللازمة للتعامل مع تغير المناخ.

٤٢ - وينفذ برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، مشروعاً مشتركاً في نيجيريا لإحياء وتشجيع سبل العيش الزراعية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والعمالة وتحسين التغذية، مع التركيز على الأسر المعيشية التي ترأسها النساء والشباب التي تم تحديدها بوصفها ضعيفة في ١٣ منطقة من مناطق الحكومات المحلية في ولاية بورنو، ويتمثل الهدف الرئيسي من هذا المشروع في تعزيز الحماية الاجتماعية من خلال الترويج لفرص كسب العيش المراعية للمناخ.

٤٣ - وتساهم مبادرة R4 للقدرة على الصمود في الأرياف، التي ينفذها برنامج الأغذية العالمي، في تحسين حالة النساء والفتيات في المناطق الريفية من خلال تمكينهن من تحسين دخل أسرهن وأمنها الغذائي عن طريق إتاحة الوصول إلى نهج متكامل لإدارة المخاطر البيئية يجمع بين التأمين القائم على مؤشرات، والحماية الاجتماعية، والحد من مخاطر الكوارث، والخدمات المالية. وتهدف المبادرة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن طريق ضمان مشاركتها في جميع المراحل وإدماج الاعتبارات الجنسانية في عمليات تقييم الاحتياجات وتصميم البرنامج وتنفيذه ورصده وتقييمه. وفي عام ٢٠١٨، بلغ عدد النساء اللاتي حصلن على عقود تأمين في إثيوبيا وزامبيا وزمبابوي والسنغال وكينيا وملاوي أكثر من ٥٠ ٠٠٠ امرأة، أو ما نسبته ٥٥ في المائة من مجموع عدد المزارعين المستفيدين من عقود تأمين. وعقب موسم ٢٠١٧/٢٠١٨، تم توزيع نحو ١,٥ مليون دولار على شكل مدفوعات تأمين إلى أكثر من ٣١ ٠٠٠ مزارع، منهم ٥٢ في المائة من النساء، للتعويض عن الخسائر في المحاصيل الناجمة عن الأحوال الجوية في إثيوبيا وزامبيا والسنغال وكينيا وملاوي. ولهذه المبادرة أثر إيجابي في قدرة النساء على صنع القرار، حيث إنهن يؤدين دوراً رئيسياً في تحديد كيفية توزيع المبالغ التي حصلن عليها. وتساعد المبادرة النساء أيضاً على الادخار وبناء الاحتياطات لمواجهة المخاطر.

٤٤ - وأتاح برنامجٌ تنفذه منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي، لتعجيل التقدم على مسار تمكين المرأة الريفية اقتصادياً، تحسين قدرة المرأة الريفية على الصمود في مواجهة تغير المناخ في كل من إثيوبيا ورواندا وغواتيمالا وقيرغيزستان وليبيريا ونيبال والنيجر. وهذا البرنامج، الذي يركز على الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، ساعد نحو ٥٠ ٠٠٠ امرأة ريفية على تعزيز قدراتهن الإنتاجية رغم تهديد التدهور البيئي وتغير المناخ والقيود الناجمة عن اللامساواة في فرص الحصول على الأراضي والموارد الإنتاجية واستخدامها والسيطرة عليها. ويسر البرنامج إمكانية حصول تعاونيات المزارعات الريفيات وجماعات المساعدة الذاتية على الأصول الإنتاجية، واعتماد بنى تحتية وتكنولوجيات للتكيف مع المناخ زادت إنتاج المحاصيل في بلدان تواجه موجات البرد القارس، مثل قيرغيزستان، وموجات الحر، مثل نيبال والنيجر ورواندا، وأتاح أيضاً ضمانات للمزارعات لحمايتهن من الخسائر التي يتعرضن لها بعد موسم الحصاد، كما هو الحال في ليبيريا، من أجل كفاءة استخدام الموارد بكفاءة. وعززت هذه النهج مشاركة النساء الريفيات في الأسواق وسلاسل زيادة القيمة، وساعدت على تنوع الإنتاج الغذائي وتحسين نتائج التغذية على أسرهن ومجتمعاتهن المحلية، وزيادة الدخل والمدخرات، حيث أتاحت، على سبيل المثال، زيادة الإيرادات بنسبة ٧٧ في المائة وحققمت فوائد لأكثر من ٣١٥ ٠٠٠ شخص في جميع البلدان المشاركة.

٤٥ - وبادرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى توسيع نطاق برنامج الزراعة القادرة على التكيف مع تغير المناخ والمراعية للاعتبارات الجنسانية ليشمل عددا من البلدان في جميع أنحاء جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا (إثيوبيا وأوغندا وبوركينا فاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا ورواندا والصومال وكوت ديفوار وكينيا ومالي وملاوي وموزامبيق والنيجر ونيجيريا) ومناطق أخرى، بما في ذلك الصين، بدعم من برنامج تدريبي بعنوان "الزراعة القادرة على التكيف مع تغير المناخ والمسائل الجنسانية: كفاءة سبل نجاح المرأة في الزراعة القادرة على التكيف مع تغير المناخ" (٢٠١٨)، ومن أداة توجيهه في مجال السياسات بعنوان "حقوق المرأة في الأرض وكفاءة أمن حيازتها لها في سياق أهداف التنمية المستدامة" (٢٠١٩)، فضلا عن مواد أخرى.

٤٦ - وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تنفيذ مشروع لتمكين المرأة بمهدف كفاءة بناء مجتمعات قادرة على التكيف مع تغير المناخ في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، في بنغلاديش وكمبوديا وفييت نام، وعلى الصعيد الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ. وتشارك في المشروع حكومات ومنتديات إقليمية ومؤسسات أكاديمية وجماعات نسائية ومنظمات المجتمع المدني المنخرطة في العمل المناخي والحد من مخاطر الكوارث من أجل تعزيز قدرة النساء والفئات المهمشة على الصمود في مواجهة تغير المناخ. وينفذ ذلك عبر تقديم الدعم لمشاركة المرأة في صنع القرارات المتصلة بالمناخ، وإنتاج وتحليل واستخدام بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والسن وخصائص أخرى يمكن أن ترشد السياسات، وتحويل السياسات وعمليات التمويل المتعلقة بتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث لتكون أكثر مراعاة للاعتبارات الجنسانية، وتمكين المرأة من الحصول على الطاقة المتجددة واستخدامها كأساس لتوفير سبل عيش قادرة على الصمود بشكل أفضل.

دال - الوصول إلى البنى التحتية والتكنولوجيا المستدامة

٤٧ - تحرز الدول الأعضاء تقدما في تزويد المجتمعات الريفية بالبنى التحتية والتكنولوجيا اللازمة لتخفيف عبء أعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر التي تؤديها النساء والفتيات في ظل تغير المناخ. ويعتد تحسين فرص حصول النساء والفتيات الريفيات على إمدادات مياه مأمونة وموثوقة وعلى الطاقة المستدامة من خلال توفير البنى التحتية والتكنولوجيا المستدامة، بما فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أمرا أساسيا لبناء قدرتهن على الصمود في مواجهة تغير المناخ. ويمكن أن تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على سد الثغرات البالغة الخطورة في حصولهن على التعليم والتدريب، والمعلومات المتعلقة بالمناخ والأسواق والتمويل والتأمين لمساعدتهن على مواجهة التحديات المناخية وإدارة المخاطر (انظر E/CN.6/2018/3).

٤٨ - ويمكن أن تؤدي الحلول المستدامة لتوفير الطاقة والمياه بطريقة لامركزية دورا بالغ الأهمية في دعم سبل عيش النساء والفتيات الريفيات ورفاهتهن وقدرتهن على الصمود في مواجهة تغير المناخ. وتعمل مؤسسات وتعاونيات النساء الريفيات على إنشاء وإدارة شبكات مصغرة لامركزية تعمل بالطاقة الشمسية، أو بأنواع أخرى من الطاقة المتجددة، توفر الكهرباء لكل من الاستخدامات المنزلية والإنتاجية في المناطق الريفية غير المخدّمة بشبكات الكهرباء الوطنية. وتوفر المضخات التي تعمل بالطاقة الشمسية المياه لري الأراضي، ويمكن لها أن تكفل غلات المحاصيل والأمن الغذائي للمزارعات في مختلف البيئات الجغرافية والظروف المناخية. وتعد المجففات التي تعمل بالطاقة الشمسية، ومطاحن الحبوب التي تعمل

بالطاقة المولدة في المشاريع الصغيرة لتوليد الكهرباء بواسطة المياه الجارية والمطاحن التي تعمل بالطاقة الشمسية، ونظم التبريد التي تعمل بالطاقة الشمسية، من أشكال التكنولوجيا المهمة لتجهيز المواد الغذائية الزراعية وتخزينها وإضافة قيمة إلى المنتجات. وهي تساعد على خفض هدر الأغذية وتحسين الأمن الغذائي، وتحذ في الوقت نفسه من حجم العمل والوقت الذي تقضيه النساء والفتيات في أنشطة مثل التجهيز اليدوي وجلب المياه^(٢٠).

٤٩ - وتعمل الأرجنتين على معالجة مسألة إمكانية الحصول على المياه في سياق تغير المناخ من خلال مشروع لتعزيز القدرة على التكيف وزيادة القدرة على الصمود في أوساط المنتجين الزراعيين على نطاق صغير في الشمال الشرقي من البلد، بدعم من منحة مقدمة من صندوق التكيف. وأنشأت البنى التحتية لإمدادات المياه في ولايات تشاكو وسانتياغو دل إستيرو وكورينتس وسانتافييه، وأتاحت تعزيز قدرة المزارعين وأسرههم على الصمود وحدت بشدة من أعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر التي تؤديها النساء والأطفال، وبات في وسعهم الآن تكريس الساعات الأربع أو الخمس اليومية، التي كانوا يقضونها سابقا في جلب المياه، لأداء أنشطة منتجة تعليمية وترفيهية أخرى.

٥٠ - وأتاح تنفيذ برنامج لإنشاء الخزانات في إطار البرنامج الوطني لدعم تجميع مياه الأمطار وغير ذلك من أشكال التكنولوجيا الاجتماعية في البرازيل معالجة الندرة الشديدة في المياه في المنطقة شبه القاحلة المنكوبة بالجفاف في شمال شرق البلد، وساعد البرنامج أيضا على القضاء على الفقر، وكفالة الأمن الغذائي، وتوزيع الدخل، وزيادة القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ. وقلص البرنامج تقليصا كبيرا الوقت الذي كانت تكرسه النساء والأطفال للعثور على الماء وجلبه. وأنجز في عام ٢٠١٤ الهدف الأصلي المتمثل في تركيب مليون خزان لتجميع مياه الأمطار لتوفير المياه للاستخدام المنزلي، وتم تخطي هذا الهدف منذ ذلك الحين مع إنشاء ٢٥٠.٠٠٠ خزان من خزانات المياه المستخدمة للأغراض الإنتاجية وآلاف من الخزانات التي أنشئت لفائدة المدارس. وكوفئت هذه السياسة في عام ٢٠١٧ بالجائزة الفضية للسياسات المستقبلية، التي قدمتها "مؤسسة مجلس مستقبل العالم" بالاشتراك مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا، بوصفها نموذجا لتجميع مياه الأمطار على نطاق واسع يستر حياة الملايين من الناس، ولا سيما النساء.

٥١ - ووضعت جورجيا واحدة من أولى المقترحات المراعية للاعتبارات الجنسانية لإجراءات التخفيف الملائمة وطنيا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي تركز على إمكانية الحصول على حلول ميسورة التكلفة لتسخين المياه بالطاقة الشمسية ومواقد الحطب الموفرة للطاقة والمواد العازلة حراريا.

٥٢ - وينفذ مصرف في منغوليا، بدعم من الصندوق الأخضر للمناخ، مبادرة من مبادرات القطاع الخاص تتمثل في برنامج لتقديم القروض لمشاريع أعمال تهدف إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وحُصِّص أكثر من نصف القروض المقدمة في إطار هذا البرنامج لتمويل مؤسسات تقودها النساء بهدف اعتماد نماذج مشاريع أعمال مستدامة قليلة الانبعاثات الكربونية، وإطلاق مشاريع أعمال للطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة.

(٢٠) انظر: ENERGIA, World Bank Energy Sector Management Assistance Programme and UN-Women, "Accelerating SDG 7 achievement: global progress of SDG 7 - energy and gender", Policy Brief No. 12 (2018).

٥٣ - وتنفذ زمبابوي تدخلات محددة الأهداف لبناء قدرة النساء على الصمود عن طريق اعتماد وسائل الزراعة المتكيفة مع تغير المناخ وتكنولوجيات تجميع المياه، والتكنولوجيات الموفرة للطاقة، وبدائل توفير الطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية والغاز الحيوي، والتحريج، ولا سيما عن طريق زرع الأشجار المثمرة التي تحقق فوائد تغذوية واقتصادية في آن واحد.

٥٤ - وأنشأت أذربيجان مراكز معلومات للنساء في ثماني مناطق تقدم للنساء والفتيات الريفيات إمكانية الوصول مجاناً إلى موارد المكتبات واستخدام الحواسيب والإنترنت، وساعدت هذه المراكز على إنشاء شبكة تضم أكثر من ٣٠٠٠ من النساء الريفيات. وهذه الشبكات مهمة لتعميم المعلومات التي تحتاج إليها النساء والفتيات الريفيات والمزارعات، على وجه الخصوص، لمواجهة التحديات المناخية.

٥٥ - وفي بلغاريا، تتضمن خطة العمل الوطنية لتعزيز المساواة بين المرأة والرجل للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ إشارة إلى بناء البنى التحتية الحديثة لتوفير الإنترنت العريض النطاق في المناطق الريفية لكفالة الاتصال بالإنترنت بسرعة عالية الذي يعتبره البلد شرطاً مسبقاً لتطبيق أشكال جديدة من التكنولوجيا وتغيير القوالب النمطية الجنسانية.

٥٦ - وينفذ الاتحاد الدولي للاتصالات وهيئة الأمم المتحدة للمرأة مبادرة مشتركة بعنوان "الفتيات الأفريقيات يستطعن كتابة البرمجيات" تهدف إلى تحفيز الفتيات في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء على الالتحاق بالدراسات والانخراط في مسيرة مهنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتزويدهن بمهارات في مجال التكنولوجيا الرقمية، وكتابة البرمجيات، وريادة الأعمال، ومهارات التنمية الشخصية، عن طريق تنظيم معسكرات لتعلم كتابة البرمجيات. وشارك في المعسكر الأول الذي عُقد في إثيوبيا في آب/أغسطس ٢٠١٨ ممثلات من نحو ٣٤ من البلدان الأفريقية. وتقدم المبادرة أيضاً دعماً إلى البلدان الأفريقية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في المناهج الدراسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكتابة البرمجيات، على جميع مستويات التعليم الرسمي.

هاء - ضمان مشاركة المرأة بشكل كامل في صنع القرار

٥٧ - إن ضمان مشاركة المرأة بشكل كامل في صنع القرار على جميع المستويات في المسائل المناخية والبيئية جانب أساسي من جوانب تمكين النساء والفتيات الريفيات ومجتمعاتهن المحلية من كسب الرزق، وتحقيق الرفاه وتعزيز قدرتهن على الصمود، ومنحهن صوتاً ومقدرة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها.

٥٨ - وتمول أستراليا ستة تحالفات نسائية وطنية تجمع بين المنظمات النسائية والأفراد من جميع أنحاء البلد من أجل تبادل المعلومات، وتحديد المشاكل والحلول، والمشاركة بنشاط في مسائل السياسة العامة لخلق حوار مستنير وتمثيلي بين النساء والحكومة. وفي هذا السياق، يقدم التحالف الوطني للنساء الريفيات صوتاً تعاونياً على الصعيد الوطني للنساء اللاتي يعشن في المناطق الريفية والمناطق القليلة السكان والمناطق النائية في أستراليا. وفي إطار مشاورات "صوت المرأة" (Wiyi Yani U Thangani) التي جرت بقيادة المفوض المعني بشؤون العدالة الاجتماعية للسكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس، استطلع المشاركون التحديات التي تواجهها نساء وفتيات الشعوب الأصلية في الأقاليم القليلة السكان والمناطق النائية، وأتاحت المشاورات فرصة لهن للتعبير عن طموحاتهن وأولوياتهن واحتياجاتهن. وسيصدر التقرير النهائي الموجه إلى الحكومة في النصف الثاني من عام ٢٠١٩، وسيتضمن توصيات وإجراءات تعزز

صوت المرأة وتعطي زخماً للنهوج الرامية إلى تقديم دعم أفضل للنساء وفتيات الشعوب الأصلية في الأقاليم القليلة السكان والمناطق النائية.

٥٩ - وما فتئ معهد الموارد الإنمائية الكمبرودي يقدم الدعم للنساء والمنظمات النسائية بهدف تشجيع مبادرات التكيف مع تغير المناخ والدعوة لها، بفضل منحة مقدمة من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية. ولقد بدأ هذا المشروع في عام ٢٠١٧ بهدف تدريب النساء في المجتمعات المحلية على تشكيل مجموعات معنية بتغير المناخ لتحليل المخاطر المرتبطة بتغير المناخ في المجتمعات المحلية واقتراح سبل تعزيز القدرة على الصمود والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية، مثل الانهيارات الأرضية والفيضانات والجفاف.

٦٠ - وفي كوبا، ازدادت مشاركة المرأة في الأدوار القيادية في مجال حفظ وصون البيئة وكذلك في جهود إدارة المخاطر الرامية إلى الحد من أوجه الضعف والوقاية من الكوارث عن طريق نظم الإنذار المبكر والتأهب لحالات الطوارئ المرتبطة بالمناخ. وتعمل النساء في كثير من الحالات بصفة رئيسات لمراكز إدارة أنشطة الحد من المخاطر وبصفة جهات تنسيق مسؤولة عن نظم الإنذار المبكر في أقاليمهن أو مجتمعاتهن المحلية، للعمل على تفادي الخسائر في الأرواح البشرية والأصول الاقتصادية ذات الأولوية بسبب تغير المناخ والظواهر الجوية البالغة الشدة.

٦١ - وتستند الاستراتيجية الوطنية الأيرلندية للنساء والفتيات للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ إلى مشاورات بشأن الأولويات بمشاركة منظمات النساء الريفيات. ويتم تمثيل النساء الريفيات في عضوية اللجنة الاستراتيجية التي تُعيّن لإسداء المشورة بشأن إعداد الاستراتيجية ورصد تنفيذها. وهي تضم ممثلي رابطة المزارعين الأيرلنديين والتجمع الوطني للشبكات النسائية المجتمعية. وتشمل أهداف الاستراتيجية اتخاذ إجراءات للاعتراف بمساهمة النساء في الزراعة وتعزيز الفرص المتاحة لهن لأداء دور قيادي في هذا القطاع. وترمي الاستراتيجية أيضاً إلى دعم التنمية المجتمعية للنساء وتوفير الموارد لهن بوصفها وسيلة لتقديم الخدمات والدعم للنساء المهمشات اجتماعياً.

٦٢ - وفي بيرو، ينص القانون الإطار المتعلق بتغير المناخ الصادر في عام ٢٠١٨ على حق وواجب الجميع في المشاركة بروح من المسؤولية في صنع القرارات المتعلقة بإدارة تغير المناخ على جميع مستويات الحكومة، وينص على أن الدولة مسؤولة عن ضمان مشاركة السكان الأصليين نساءً ورجالاً مشاركة فاعلة عن طريق نهج مشتركة بين الثقافات ومراعية للاعتبارات الجنسانية.

٦٣ - وأنشأت حكومة سلوفينيا مجلساً للنساء الريفيات في ٧ آذار/مارس ٢٠١٩ ليعمل بمثابة هيئة استشارية لوزارة الزراعة والغابات والأغذية، ويتولى المسؤولية عن رصد حالة النساء الريفيات وصياغة مقترحات لتحسينها. وسيؤدي المجلس أيضاً دوراً استشارياً في صنع القرار واعتماد استراتيجيات وطنية للتنمية الريفية، فضلاً عن الإسهام في التوعية وفي تعزيز التعاون فيما بين الأجيال في أوساط النساء الريفيات.

واو - تعزيز البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والإحصاءات الجنسانية

٦٤ - رغم أن معظم البلدان لا تقوم بعدد بجمع بيانات ووضع إحصاءات جنسانية بشأن النساء الريفيات وتغير المناخ على وجه التحديد، فإن تعزيز جمع وتحليل ونشر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والإحصاءات الجنسانية بشأن الصلات بين النساء والفتيات الريفيات وتغير المناخ يعدّ أمراً بالغ

الأهمية إذا أُريد وضع وتنفيذ سياسات وبرامج للتنمية الزراعية والريفية تكون مراعية للاعتبارات الجنسانية وقادرة على التكيف مع تغير المناخ لفائدة النساء والفتيات الريفيات ومجتمعاتهن المحلية. وتوجد ثغرات كبيرة في البيانات والإحصاءات المتاحة عن النساء والفتيات الريفيات في جميع المواضيع المتصلة بالمناخ المشمولة بهذا التقرير، بما في ذلك استخدام الوقت وأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر والحصول على الأراضي والطاقة والمياه، فضلا عن المسائل والممارسات الزراعية والبيئية. وتتخذ الدول الأعضاء خطوات لتحديد هذه الفجوات ومعالجتها في جميع القطاعات.

٦٥ - ويواصل عدد من البلدان جمع بيانات بشأن استخدام الوقت، وستساعد هذه البيانات على تقييم ما تتحمله النساء والفتيات الريفيات من نصيب غير متناسب من العمل المنزلي وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، من بين مسائل أخرى، ولا سيما فيما يتعلق بتوفير البنى التحتية والتكنولوجيا، ومعالجة الآثار المناخية.

٦٦ - وفي منغوليا، تشير استقصاءات استخدام الوقت التي يجريها مكتب الإحصاء الوطني مرة كل أربع سنوات منذ عام ٢٠٠٧، إلى أن الوقت الذي تقضيه المرأة والرجل في منغوليا لأداء العمل المدفوع الأجر قد ازداد في حين أن الوقت المكرس لأداء العمل غير المدفوع الأجر قد انخفض خلال السنوات الثماني الماضية. وخلال فترة السنوات الثماني المذكورة، انخفض الوقت المكرس لأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوع الأجر بمقدار ٠,٣ ساعة للمرأة الحضرية والرجل الحضري، وبمقدار ٠,٥ ساعة للرجل الريفي، وبمقدار ساعة واحدة للمرأة الريفية. ويستحق هذا الاتجاه إجراء مزيد من البحوث فيه لأنه قد يشير على حد سواء إلى الآثار الإيجابية للتوسع في استخدام الأجهزة الكهربائية في توزيع أعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوع الأجر في الأسرة، ونتائج تراجع ممارسات تجهيز المواد الخام من منتجات الماشية في المناطق الريفية لصالح سبل العيش البديلة.

٦٧ - ويجري المعهد الوطني الإسباني للإحصاءات استقصاءات بشأن استخدام الوقت للتحقق من درجة انتشار أعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوع الأجر في الأسر المعيشية وتوزيع المسؤوليات الأسرية المنزلية ودرجة مشاركة السكان في الأنشطة الثقافية والترفيهية واستخدام الوقت في كل فئة من الفئات الاجتماعية المحددة. ومن المتوقع إجراء الاستقصاء المقبل في الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢.

٦٨ - وتتبع إيطاليا نسبة الوقت المكرس لأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوع الأجر عن طريق البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والسن والموقع. وبصفة عامة، فإن النسبة المئوية للوقت المكرس للأعمال غير المدفوعة الأجر وأعمال الرعاية المنزلية ظلت على حالها تقريبا منذ عام ٢٠٠٢. فالوقت الذي يكرسه الرجل لأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوع الأجر قد ازداد بنسبة ١ في المائة، في حين أنه انخفض فيما يتعلق بالنساء بنسبة ١,٥ في المائة تقريبا، ولكن لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الجنسين. وتشير البيانات الواردة من إيطاليا بشأن انبعاثات غازات الدفيئة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٦ إلى زيادة إجمالية بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥ يعقبها انخفاض إجمالي من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٦. وتشير البيانات عن الأشخاص المتوفين والمفقودين أو المتضررين بشكل مباشر من الكوارث لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص إلى زيادة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٣، وإلى انخفاض بعد ذلك حتى عام ٢٠١٦، على الرغم من أن البيانات ليست مصنفة حسب نوع الجنس.

٦٩ - وتتضمن الخطة الاستراتيجية لمواجهة تغير المناخ التي وضعتها كمبوديا أهدافا ومؤشرات مراعية للاعتبارات الجنسانية، بما في ذلك هدف يتمثل في جعل ١٠ في المائة من المناطق المحمية، ومناطق الحفظ، والنظم الإيكولوجية الزراعية، والنظم الإيكولوجية للغابات في البلد، بما في ذلك غابات المانغروف، التي كانت تعاني من وطأة الضغط في السنوات الأخيرة، تبلغ حالة متقدمة من الاستصلاح بحلول عام ٢٠٢٠، لتوفير خدمات محسنة، وبخاصة للنساء والمسنين والأطفال في المجتمعات المحلية وجماعات الأقليات من الشعوب الأصلية.

٧٠ - وعلى الصعيد العالمي، توفر منظمة الأغذية والزراعة مبادئ توجيهية ومعايير لجمع بيانات قابلة للمقارنة ومصنفة حسب نوع الجنس، في إطار البرنامج العالمي للتعداد الزراعي في عام ٢٠٢٠ الذي يشكل المصدر الرئيسي للمعلومات الإحصائية عن قطاع الزراعة. ووضعت المنظمة أيضا مبادئ توجيهية بشأن جمع البيانات عن المؤشرات المصنفة حسب نوع الجنس والمؤشرات الجنسانية في الدراسات الاستقصائية الوطنية الزراعية، وتقدم هذه المبادئ التوجيهية مجموعة من المؤشرات لرصد أوجه اللامساواة بين الجنسين في مجال الزراعة واقتراح نهج مجدية لجمع البيانات المطلوبة عن طريق دراسات استقصائية زراعية أو وحدات زراعية في الاستقصاءات الوطنية للأسر المعيشية.

٧١ - ويهدف البرنامج الذي تنفذه هيئة الأمم المتحدة للمرأة بعنوان "عدم إغفال أي امرأة وفتاة" إلى تهيئة بيئة تمكينية لمعالجة القيود المؤسسية والمالية وتعزيز السياسات والممارسات التي تنظم إنتاج الإحصاءات الجنسانية واستخدامها، وزيادة إنتاج الإحصاءات الجنسانية بانتظام، وبناء القدرات التقنية والمالية من أجل رصد أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الالتزامات الوطنية والدولية وتعزيز قدرة جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على استخدام الإحصاءات الجنسانية في السياسات والبرامج وأنشطة الدعوة. ففي كينيا، على سبيل المثال، ستقدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة مساعدة تقنية إلى المكتب الوطني للإحصاء في كينيا، وستدعم إجراء عدة دراسات استقصائية، بما في ذلك استقصاءات استخدام الوقت. وستقدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، دعما إلى المؤسسة المالية الزراعية لإجراء دراسة استقصائية لخط الأساس بشأن الحالة الراهنة لتمويل الأعمال التجارية الزراعية لفائدة النساء. وستشمل الأولويات الأخرى دعم إنتاج مؤشرات للأهداف ذات الصلة بالمسائل الجنسانية وتحسين أدوات جمع البيانات بصورة روتينية في القطاع الزراعي.

ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

٧٢ - إن الدول الأعضاء قد صممت ونفذت خططا وسياسات وبرامج لتحسين حالة النساء والفتيات في المناطق الريفية في ظل تغير المناخ. فأوجه اللامساواة المنتشرة بين الجنسين وأشكال التمييز والعنف المتعددة والمتداخلة التي تواجهها النساء والفتيات الريفيات قد تفاقت بسبب وتيرة تغير المناخ وطابعه المعقد، الذي هدد بدوره سبل عيش المجتمعات الريفية والزراعية ودخلها ورفاهها، وأدى إلى تعميق الفقر وانعدام الأمن الغذائي وعدم الاستقرار. ويشير حجم أزمة المناخ بالاقتران بأوجه اللامساواة الراسخة بين الجنسين إلى أن الدول الأعضاء تحتاج إلى اتخاذ نهج شاملة للمجتمع كله والحكومات كلها.

٧٣ - ونجحت بعض البلدان في إدماج الاعتبارات الجنسانية بفعالية في أطر التنمية المستدامة وتغير المناخ بما يشمل السياسات والبرامج المتعلقة بالتنمية الزراعية والريفية المراعية للاعتبارات الجنسانية. وتدعم بلدان أخرى قدرات النساء والفتيات الريفيات على الصمود والتكيف عن طريق الزراعة وسبل كسب العيش القادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ، وإتاحة إمكانية الحصول على الطاقة المستدامة، وتوفير البنى التحتية لشبكات المياه وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات. والكثير من هذه النهج شامل لعدة قطاعات ولعدة مستويات، ولكن لا تزال هناك ثغرات كبيرة، لا سيما فيما يخص توفر التمويل للأنشطة المتعلقة بالمناخ المراعية للاعتبارات الجنسانية، وتوفر بيانات مصنفة حسب نوع الجنس وإحصاءات جنسانية تبين الصلات بين النساء والفتيات الريفيات وعمليات وضع السياسات واتخاذ الإجراءات لتعزيز ودعم القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ.

٧٤ - والدول الأعضاء مدعوة إلى تنفيذ التوصيات التالية من أجل تحسين حالة النساء والفتيات في المناطق الريفية:

(أ) اتخاذ إجراءات لتنفيذ الالتزامات القائمة المتعلقة بالتنمية الريفية المستدامة، والمساواة بين الجنسين، وإعمال حقوق الإنسان للنساء والفتيات الريفيات، ولا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مع مراعاة التوصية العامة رقم ٣٤ (٢٠١٦) بشأن حقوق المرأة الريفية والتوصية العامة رقم ٣٧ (٢٠١٨) بشأن الأبعاد الجنسانية للحد من مخاطر الكوارث في سياق تغير المناخ، الصادرتين عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وكذلك إعلان ومنهاج عمل بيجين، وخطة عام ٢٠٣٠ بوصفها إطارا متكاملًا وعالميا يكفل عدم ترك أي امرأة أو فتاة ريفية خلف الركب؛

(ب) اتخاذ إجراءات لتنفيذ الالتزامات بتحقيق المساواة بين الجنسين عملاً بخطة العمل المتعلقة بالمساواة الجنسانية وتغير المناخ التي تنفذ في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالنساء والفتيات الريفيات في المساهمات المحددة وطنياً، وخطط التكيف الوطنية، وجميع آليات الإبلاغ الدوري المنشأة بموجب الاتفاقية؛

(ج) تصميم وإعداد وتنفيذ أطر للتنمية المستدامة وتغير المناخ وسياسات وبرامج للتنمية الزراعية والريفية تراعي الاعتبارات الجنسانية وتلبي احتياجات وأولويات النساء والفتيات الريفيات؛

(د) اتخاذ تدابير للقضاء على أشكال التمييز والعنف العديدة والمتداخلة التي تواجهها النساء والفتيات الريفيات؛

(هـ) تشجيع تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية، ودعوة جميع المؤسسات المعنية بتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك الصندوق الأخضر للمناخ، إلى دعم المبادرات التي تستجيب لحقوق واحتياجات وأولويات النساء والفتيات الريفيات وتعود بالفائدة عليهن؛

(و) سن السياسات الرامية إلى القضاء على الفقر ودعم الفرص التعليمية، وسبل العيش المستدامة، والعمل اللائق وضمان الحصول على الدخل في المناطق الريفية لدعم قدرة النساء والفتيات الريفيات على الصمود في مواجهة تغير المناخ؛

(ز) وضع واعتماد استراتيجيات للتكيف مع تغير المناخ تراعي الاعتبارات الجنسانية بهدف دعم قدرات النساء والفتيات الريفيات على مواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ، بوسائل تشمل في جملة أمور، الإنتاج الزراعي القادر على الصمود في مواجهة تغير المناخ والأمن الغذائي والتغذية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛

(ح) ضمان الحقوق الكاملة للنساء الريفيات على قدم المساواة مع الرجال وحصوثن على الأراضي والموارد الإنتاجية، وضمان حيازة الأراضي، عن طريق تصميم وإصلاح وإنفاذ القوانين والسياسات ذات الصلة؛

(ط) تعزيز قدرة جميع النساء والفتيات الريفيات على الصمود في مواجهة الصدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والآثار السلبية لتغير المناخ والكوارث الطبيعية والظواهر الجوية البالغة الشدة والتعافي منها من خلال توفير البنية التحتية والخدمات والتكنولوجيا الأساسية، ونظم الإنذار المبكر، والتمويل، والتأمين، والعمل اللائق والحماية الاجتماعية للنساء؛

(ي) بناء قدرة النساء والفتيات الريفيات، ولا سيما المزارعات في الحيازات الصغيرة، على الصمود في مواجهة تغير المناخ والتدهور البيئي (إزالة الغابات والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي الزراعي) عن طريق تشجيع الممارسات والمعارف المتوارثة عن الأجداد، وممارسات ومعارف الشعوب الأصلية، والممارسات والمعارف التكنولوجية الحديثة، وتعزيز الحصول على الخدمات الإرشادية والمعلومات والتدريب؛

(ك) دعم النساء والفتيات الريفيات عن طريق الاستثمار في البنى التحتية والتكنولوجيات الموفرة للوقت والجهد والقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، بما في ذلك الطاقة المستدامة، والمياه النظيفة، ونظم الصرف الصحي الآمنة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، للحصول على التعليم والتدريب والتمويل والتأمين ومعلومات عن المناخ والأسواق؛

(ل) تعزيز مشاركة النساء والفتيات الريفيات، بما في ذلك المزارعات وصانعات الأسمك والعاملات في القطاع الزراعي، مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة مع الرجال في التنمية الزراعية والريفية المستدامة؛

(م) ضمان أن تشارك النساء الريفيات مشاركة كاملة على جميع المستويات في الاستراتيجيات والسياسات والبرامج المتعلقة بالإدارة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية وتغير المناخ واتخاذ القرارات بشأنها؛

(ن) دعم المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية لكي تأخذ في الحسبان الآثار المتمايزة جنسانيا لتغير المناخ والتدهور البيئي على النساء والفتيات الريفيات وإعداد دراسات وأدلة راسخة تراعي الفوارق بين الجنسين، فضلا عن الأدوات وقواعد البيانات والمنهجيات وتحليلات السياسات، من أجل مواجهة هذه الآثار والتخفيف منها؛

(س) زيادة قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية وغيرها من المؤسسات ذات الصلة على جمع وتحليل ونشر بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والسن وخصائص أخرى، وإنتاج إحصاءات مصنفة حسب نوع الجنس، بوسائل تشمل التعدادات الزراعية، من أجل دعم السياسات

والإجراءات الرامية إلى تحسين حالة النساء والفتيات الريفيات في سياق تغير المناخ، ورصد وتتبع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٧٥ - وتُشجّع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى على دعم الدول الأعضاء في تنفيذ التوصيات السالفة الذكر وقياسها ورصدها على جميع المستويات، مع العمل في الوقت نفسه على دعم تمكين النساء والفتيات الريفيات في برامجها واستراتيجياتها.
